معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2020/2019

وقائع الحلقة الثانية

عرض تقرير

حالة أسواق السلع الزراعية فى العالم

" تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائى"

الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة– 2018

المنسق العام

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المتحدث

د. على زين العابدين

مركز التخطيط والتنمية الزراعية

تتناول الحلقة عرضاً لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية فى العالم " تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائى" والصادر عن الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- 2018. يركز التقرير على العلاقة بين تجارة المنتجات الزراعة وتغير المناخ والأمن الغذائى. فالجوع لا يمكن معالجته دون حلول للتكيف مع المناخ، وبالتأكيد فإن تغير المناخ يؤثر على تو افر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وبدورهما سيؤثران فى أنماط التجارة الدولية وطرقها، وتحديداً، يهتم التقرير بتعميق النقاش حول الأدوات المتاحة لواضعى السياسات لتنفيذ اتفاق باريس الذى بحث كيفية ارتباط تدابير الدعم والتجارة المحلية المختلفة بالتكيف مع تغير المناخ. تناول التقرير عدداً من القضايا فيما يلى عرضاً موجزاً لأهمها:

1. "سوف يؤثر تغير المناخ في الزراعة والأمن الغذائي في بلدان عديدة"

يتوقع التقرير أن يكون تأثير تغير المناخ سلباً فى البلدان النامية والأقل نموا نظراً لتوقع تأثرها بالفيضانات والجفاف الذى سيؤدى إلى تأثر مستويات الأمن الغذائى بتلك الدول، على عكس الحال فى البلدان المتقدمة التى سيتأثر مناخها بالدفء، ومن ثم سيزيد ويتنوع إنتاجها الزراعى. ويمكن القول أن تغير المناخ سيؤثر على مناطق العالم بطريقة غير متكافئة، فيؤثر بالفعل على البلدان الضعيفة وسيشكل تهديدًا رئيسيًا لأمنها الغذائي. وسيعدّل تغير المناخ ظروف الزراعة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تغييرات في الميزة النسبية عبر المناطق، وبالتالي إلى تغييرات في تجارة المنتجات الزراعية. كما يمكن أن تساعد تجارة المنتجات الزراعية على التكيف مع تغير المناخ وضمان الأمن الغذائي. كما أنها تدعم جهود التكيف بتحقيق استقرار الأسواق وإعادة توزيع الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.

2. "يمكن لتجارة المنتجات الزراعية أن تساهم في الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره"

فى ظل التغير المناخى، يرى التقرير أن تجارة المنتجات الزراعية ستساعد فى تحقيق الأمن الغذائى فى المدى القصير فى البلدان النامية والأقل نمواً. أما فى المدى الطويل، فستساهم تجارة المنتجات الزراعية فى تعديل أنماط الإنتاج الزراعى فى البلدان المختلفة عن طريق ما قد يُطلق عليه "إعادة تشكيل الطلب على المنتجات الزراعية"، ومن ثم التأثير فى المعروض منها.

3. "الاتفاقات المتعددة الأطراف: دور الدعم المتبادل الذي يضطلع به اتفاق باريس والتزامات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة"

ففى اتفاق باريس عام 2015 الذى أقر بدوره على إبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وذلك من خلال مجموعة واسعة من الأدوات السياساتية المتاحة، مثل الاستثمارات في التكنولوجيات المبتكرة إلى الإعانات التي توفر حو افز للمزارعين ليعتمدوا ممارسات زراعية ذكية مناخيًا؛ وكذا النُظم التي تحد من الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة الزراعية إلى فرض الضر ائب على الكربون. وكذلك، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الاتفاق بشأن الزراعة الذي يهدف –وفقاً للتقرير- إلى الحد من الأثر المشوه الناجم عن تدابير الدعم والمترتب على الإنتاج والتجارة، ويسعى إلى إقامة نظام تجاري عادل وغير تمييزي من

شأنه تعزيزالوصول إلى الأسواق وتحسين سبل كسب عيش المزارعين في جميع أنحاء العالم. -ومن وجهة نظر الباحث- لربما كان لاتفاقية الزراعة أثاراً سلبية على الأمن الغذائى والجوع فى العالم لعله يُفصح عنه صراحة فى المستقبل، حيث أدى تقييد الدعم الزراعى على التجارة والمدخلات والصادرات فى البلدان النامية بدعوى الإرساء لمبادئ اقتصاد السوق دون توفير بدائل للدعم إلى فقدان الميزة التنافسية للعديد من الحاصلات الزراعية، ربما لعدم تميز الأسواق فى تلك البلدان و-منها مصر- بالتنظيم، وغياب العديد من الوظائف التسويقية الرئيسة، ومع رفع يد الدولة دون تدريج، ساد المُحتكرون أسواق المستلزمات، والمنتجات الزراعية، وتأثرت عوائد المزارعين، وضعفت حوافز "الإجادة"، فتدهورت جودة الناتج الزراعى وآمانه.

4. "لابد من تكامل السياسات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ وتشجيع التنمية والتجارة في مجال الزراعة تخصيص قدر أكبر من الإنفاق للتقنيات المبتكرة"

مثل تخصيص قدر أكبر من الإنفاق للتقنيات المبتكرة، وتوسيع نطاق الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا، الإنفاق على البرامج البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية، تحفيز السياسات التجارية المزارعين لإنتاج منتجات ذات بصمة كربونية منخفضة، فرض ضريبة على الكربون (محليا) مع تعديل التعريفة المقابلة على المنتجات المستوردة ذات بصمة كربونية عالية. ويقرر التقرير صراحة بأن:

الإعانات المحددة الأهداف والذكية مناخيًا قد تكون أداة فعالة لإعطاء الحوافز للمزارعين لكي يعتمدوا التقنيات والممارسات التي تعزز التكيف مع تغير المناخ وتحسين الميزة النسبية للزراعة فى البلدان التى ستتأثر سلبا بتغير المناخ....

أما البلدان التي قد تكون عرضة لمشاكل خطيرة ناجمة عن تغير المناخ، فستكون ***شبكات الأمان ضرورية لها، على المستوى الدولي*** من أجل التخفيف من الضغوط المحتملة في تمويل واردات الأغذية، ***وعلى المستوى الوطني من خلال الاحتياطيات الغذائية لحالات الطوارئ وبرامج الحماية الاجتماعية*** التي تستهدف الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة....

5. "تجارة المنتجات الزراعية: الديناميكيات والاتجاهات الرئيسية"

زادت تجارة المنتجات الزراعية من حيث القيمة منذ عام 2000، غير أن المعدلات السريعة لنمو تجارة المنتجات الزراعية في الفترة بين عامي 2000 و2008، قد شهدت انكماشًا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2012. وما زال النمو بطيئاً إلى الآن. كما يؤكد التقرير على زيادة دور الاقتصادات الناشئة في الأسواق الزراعية العالمية منذ عام 2000. وقد أدى ارتفاع دخل الفرد والحد من الفقر إلى زيادة استهلاك الأغذية وزيادة الواردات، في حين أدى نمو الإنتاجية الزراعية إلى زيادة الصادرات. ويبين التقرير أن البلدان النامية تشارك على نحو متزايد في الأسواق الدولية، كما توسعت

تجارة المنتجات الزراعية في ما بين بلدان الجنوب على نحو ملحوظ. وبالنسبة إلى أقل البلدان نموًا، كانت الزيادة في وارداتها الزراعية أسرع من الزيادة في صادراتها.

6. "استكشاف حيز السياسات المشترك بين تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ"

-وفقاً للتقرير- لا يوجد أي تعارض جوهري بين سياسات تغير المناخ وقواعد التجارة المتعددة الأطراف. حيث تتيح أحكام متعددة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية تنفيذ السياسات المتعلقة بالمناخ التي ينص عليها اتفاق باريس. والمجال مفتوح أمام البلدان للسعي إلى تحقيق أهداف حماية البيئة بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. إلا أن تفسير هذه القواعد وتطبيقها على المنتجات الغذائية المتطابقة المختلفة فقط في بصمتها الكربونية ليس مثبتًا بعد. ويمكن للتعريف المتفق عليه دوليًا للبصمة الكربونية أن ييسر تنفيذ سياسات التكيف مع تغير المناخ، وسيؤدي ذلك إلى تغييرات في الميزة النسبية عبر المناطق، وتغييرات في تجارة المنتجات الزراعية. ولابد من متابعة المناقشات بشأن المجالات المشتركة بين اتفاق باريس و اتفاقات منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز نهج الدعم المتبادل لهذه الاتفاقات. وقد يساهم ذلك في خفض الانبعاثات الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد العالمي.

7. "التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره: السياسات المحلية وتدابير الدعم"

يمكن أن تعزز العديد من التدابير الحكومية التكيف والتخفيف من حدة تغير المناخ والأمن الغذائي وليس لها تأثير مشوه على التجارة أو أنّ تأثيرها قليل. وهذه التدابير تشمل البحوث والتطوير والإرشاد والتدريب والمساعدة التقنية، والاستثمارات التي يمكن لها جميعا أن تشجع على اعتماد ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا. مع ذلك قد تكون الحو افز المناسبة ضرورية لتسهيل التكيف والتخفيف من حدة تغير المناخ بقدر أكبر في قطاع الزراعة. وعلى سبيل المثال، يمكن لبعض أنواع الإعانات تشجيع تبني الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا على نطاق واسع. وفي حين أن المناقشات يمكن أن تركز على تأثيرها المحتمل على الإنتاج والتجارة، وينبغي إيلاء الاعتبار أيضًا لفعاليتها في عملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وسيكون التأمين الزراعي ضروريًا أكثر فأكثر للحماية من مخاطر المناخ، بيد أنه من المرجح أن ترتفع كلفته. وفي حين أن استخدام إعانات التأمين قد يكون، في بعض الحالات، مشوها للتجارة، فإنه ينبغي النظر في ضرورة التحوط ضد مخاطر المناخ.وعلى سبيل المثال، يمكن لبعض أنواع الإعانات تشجيع تبني الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا على نطاق واسع.

كما يمكن لاحتياطيات الأغذية الإنسانية الطارئة على المستوى الإقليمي أن تعزز التكيف مع تغير المناخ وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي. ويمكن أن تعزز تلك الاحتياطات الكفاءة وتقلل التكاليف عن طريق تجميع الموارد عبر البلدان.

8. "دور السياسات التجارية فى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره"

توفر الأسواق العالمية ذات الأداء الجيد مصدرًا موثوقًا للأغذية. ويمكن للسياسات التجارية السليمة والشفافة والقابلة للتنبؤ أن تسهم في تحقيق استقرار السوق على الصعيد العالمي وفي دعم جهود التكيف مع تغير المناخ. وكذا يمكن أن تدعم التجارة جهود التخفيف من التأثيرات وأن تساهم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الزراعة. وقد يكون مفيدًا التوصل إلى تو افق في الآراء حول كيفية تحديد وحساب البصمة الكربونية وتدابير تيسير التجارة في المنتجات ذات البصمة الكربونية المنخفضة. ويمكن للتجارة أن تساهم في تحسين الأمن الغذائي على المدى القصير، من خلال آلية لمعالجة حالات النقص في الإنتاج التي تتسبب بها الأحوال الجوية القصوى. وعلى المدى الطويل، يمكن للتجارة أن تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي على نحو فعال في جميع البلدان.

9. "التدابير غير الجمركية: اللوائح والمعايير"

قد يساعد توسيم الكربون في تحديد تفضيلات المستهلكين، ما يساهم في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. ويتطلب ذلك نهجًا معترفًا به على الصعيد الدولي لوضع المعايير الخاصة بهذا المجال. قد يؤدي تغير المناخ إلى تز ايد الشكوك المحيطة بالمخاطر على الصحة والصحة النباتية. وقد يؤدي ذلك إلى عرقلة التجارة ولاسيما بالنسبة إلى البلدان النامية، إلا في حال تم الاضطلاع بعمليات تقيم المخاطر ومر اقبتها ورصدها على نحو ملائم فضلًا عن توفير البنية الأساسية الحدودية المناسبة. قد تمثل التكاليف الإضافية المرتبطة بتوسيم المنتجات وتحديد المعايير عبئًا كبيرًا ولا سيما للمزارعين الأسريين ومجهزي الأغذية أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد تكون المساعدة في تنمية القدرات ضرورية.

وفيما يلي خلاصه المداخلات وتعقيب المتحدث:

- لابد من دراسة قطاع الزراعة بجانب القطاعات الأخرى، ومراعاة تعاقدات وتشابكات المنظومة الزراعية بينهاوبين البعض وكذلك تقاطعاتها مع القطاعات الأخرى بشكل منظومي.

- أكد التقرير على أن الدول النامية والأقل نموا ستكون أكثر تأثراً بتغيرات المناخ لعدم قدرتها على المواجهة، وهو ما أظهر مفهوم العدالة المناخية، بمعني الانحياز للدول الأقل نموًاً والضغط على حكومات الدول المتقدمة لوقف الممارسات الضارة مناخيًا وخاصةالقضاء على الفقر الناتج عن تغيرات المناخ.

- لم تفد إجراءات منظمة التجارة العالمية الدول النامية في تنمية الزراعة بها، لأن كثيراً من المز ايا التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في التنمية الزراعية أصبحت متوقفة وغير موجودة.

- وفقاً لما أشار إليه التقرير، لابد من أجل تفعيل قدرة مصر على مواجهة أثار التغيرات المناخية المحتملة من خلال زيادة الإنفاق والاهتمام بالابتكارات والحلول الذكية التي تسهم في ذلك.

- يمثل هيكل القطاع الزراعي الحالي في مصر من حيث، تشتت الحيازات وهيمنة الحيازات الصغيرة والبعثرة المحصولية، تحدياً كبيراً أمام أي عمل تنموي يهدف لنمو قطاع الزراعة. ومن ثم الحاجة الماسة لإعادة النظر في بعض الأفكار مثل التجميع الزراعي، الدورة الزراعية، تف\حعيل دور التعاونيات وجهود الإرشاد الزراعي.

- ركز التقرير بضورة كبيرة على جانب التجارة ومدى تأثره بالتغيرات المناخية، ولكن تجدر الإشارة إلى أهمية الحديث عن ودراسة مدى تأثر حجم الإنتاج والإنتاجية الزراعية بمثل هذه التغيرات المناخية.

- ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى الخطورة المحتملة على مصر نتيجة التغيرات المناخية، من حيث ارتفاع منسوب سطح البحر في منطقة شمال الدلتا، وما يسببه ذلك من انعكاسات و أثار سلبية كبيرة على حجم الإنتاج الزراعي وحجم الإنتاج السمكي وزيادة معدلات ملوحة التربة. ومن ثم ضرورة البحث عن سبل وآليات مواجهة مثل هذه الأخطار.

- أهمية توجية جزء كبير من الدعم سواء المالي أو الفني لصغار المزارعين، وتقديم يد العون في مختلف مراحل عملية الإنتاج الزراعي.

- ضرورة توجيه المستثمر الزراعي لزراعة محاصيل استراتيجية تخدم خطة وأهداف الدولة لتحقيق التنمية المنشودة في قطاع الزراعة.

- على الرغم من عدم قدرة الدول النامية مواجهة أثار التغيرات المناخية المختلفة، تتجه معظم الدول المتقدمة إلى استئجار أراضي زراعية ومساحات شاسعة في أغلب دول قارة أفريقيا وآسيا. الأمر الذي يزيد من حدة المشكلة ويشير إلى أهمية وجود تعاون ما بين الدول النامية بعضها البعض لمواجهة مثل هذه التغيرات.

- أهمية التأكيد على ودعم ثقافة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام للمنتجات المختلفة القابلة لذلك، كمحاولة للحد من مصادر التلوث و انعكاساته المختلفة على المناخ.

- مازال يعاني القطاع الزراعي من نمط إنتاجي قديم، حيث مازال المزارع يقوم بزراعة محاصيل وفقاً لرغبته أو موارده وليس في ضوء خطة قومية للحفاظ على التنوع المحصولي وتعظيم الاستفادة من الأراضي الزراعية.

- ضرورة البدء في اتخاذ سياسات قومية تهدف لتجميع الحيازات الصغيرة، كما تمكنت أسبانيا من القيام بذلك من خلال تحديد اشتراطات معينة ومواصفات قياسية معينة لجودة المحاصيل المنزرعة بواسطة صغار المزارعين.
-